المحاضرة 04: ميزان المدفوعات

1. تعريفه:

يتم الانتقال من الاقتصاد المغلق الى الاقتصاد المفتوح من خلال ميزان المدفوعات. ميزان المدفوعات وثيقة محاسبية تسجل كافة العمليات التجارية، المالية والنقدية التي تتم خلال فترة معينة (شهر، ثلاثي او سنة) بين المقيمين وغير المقيمين.

يعتبر ميزان المدفوعات أداة غاية في الأهمية، فهو يعطينا معلومات عن الوضع الاقتصادي والمالي للبلد كما يبين لنا عن مدى اندماج البلد في الاقتصاد العالمي.

أما التوازن في ميزان المدفوعات فيسمح لنا بمعرفة ما إذا كانت العلاقات الاقتصادية متوازنة أو مختلة، من خلال التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات.

2. مبادئ تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو عبارة عن حساب يسجل الدائن بإشارة موجبة (+) والمدين بإشارة سالبة (–) تماشيا مع قاعدة القيد المزدوج المحاسبية. كل عملية تتم بين البلد المصرح وبقية العالم تسجل مرتين بنفس القيمة ولكن بإشارات عكسية في ميزان مدفوعات البلد المصرح. فإحدى هاتين العملتين تترجم الطبيعة الاقتصادية للمعاملة (استيراد، تصدير ...)، أما الأخرى فتترجم طبيعة السداد لهذه المعاملة (مثلا عن طريق التحويل الى حساب مصرفي).

3. مصادر الحصول على معلومات لإعداد ميزان المدفوعات:

يتم الحصول على البيانات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات من مصادر مختلفة:

- مصلحة الجمارك
- مصلحة الضرائب
- حسابات البنوك
- حسابات الحكومة
- ميزانية البنك المركزي

4. أسباب اختلال ميزان المدفوعات

يقصد بالاختلال في ميزان المدفوعات عدم التساوي بين الجانب المدين والجانب الدائن على مستوى العمليات المستقلة أو الدائنة، ويظهر الاختلال في ميزان المدفوعات إما على شكل فائض أو عجز. ومن بين أسباب حدوث الاختلال نذكر:

- **عدم الاستقرار السياسي**: قد يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تدفقات رأسمالية كبيرة إلى الخارج والحد من تدفقات الأموال الأجنبية، مما يؤدي إلى اختلال التوازن في ميزان المدفوعات.
- **التغيير في الطلب**: يؤدي انخفاض الطلب على سلع البلاد في الأسواق الأجنبية إلى انخفاض الصادرات ويؤثر سلبًا على ميزان المدفوعات.
- **ارتفاع معدل التضخم**: عندما يكون هناك تضخم في الاقتصاد المحلي، تصبح السلع الأجنبية أرخص نسبيا مقارنة بالسلع المحلية. يزيد من الواردات التي تسبب عجز في ميزان المدفوعات.
- **إقبال الدول على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية**: تتطلب هذه البرامج استيراد الآلات والتجهيزات التقنية ومستلزمات الإنتاج ولفترة طويلة نسبيا، وقد تلجأ حينها الدول للقروض طويلة الأجل، وهذا ما يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال.
- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية**: توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي دلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي دلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات (المرزوك ، 2011).

5. أقسام ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات من أربع حسابات رئيسية تشكل في مجملها ميزان المدفوعات وهي كالتالي:

1.5 الحساب الجاري (ميزان المعاملات الجارية):

تسجل فيه حسابات القيود الدائنة والمدينة للمعاملات الجارية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، ويتكون من أربعة أجزاء والتي تخص:

أ. **الميزان التجاري**: (عمليات التجارة المنظورة)

ويقصد به كافة البنود المادية الخاصة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة. بحيث تسجل صادرات السلع في جانب الدائن من ميزان المدفوعات كونها تؤدي الى زيادة إيرادات الدولة، في حين تسجل الواردات في الجانب المدين من الميزان كونها تؤدي الى زيادة مدفوعات

الدولة الى العالم الخارجي. ويعبر الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع **رصيد الميزان التجاري**، فاذا كانت قيمة الصادرات السلعية أكبر من الواردات فان الميزان التجاري حقق فائضا، أما إذا كانت الواردات أعلى من الصادرات فان الميزان التجاري حقق عجزا (القدرة، 2013).

ب. حساب الخدمات: (عمليات التجارة غير المنظورة)

يشمل كافة الخدمات التي تقدمها الدولة الى العالم الخارجي، وكذلك الخدمات التي يؤديها العالم الخارجي الى الدولة، نذكر منها خدمات النقل (بري، بحري، جوي)، خدمات التامين (مدفوعات دولية خاصة بالتامين على نقل البضائع والتامين على الحياة والتامين ضد الحوادث ...)، خدمات حكومية، خدمات متنوعة مثل المواطنين العاملين في الخارج، والأجانب العاملين في الداخل....

ج. التحويلات من جانب واحد

وهي تحويلات خاصة بانتقال موارد حقيقية او موارد مالية من والى الخارج، دون ان يترتب عليها أي التزام (تتم بهدف المساعدة) وتشمل التبرعات، الهبات.....

2.5 حساب رأس المال:

يوضح هذا الحساب حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي ينتج عنها تغير في دائنية ومديونية الدولة، وكذلك حركات الذهب النقدي، وذلك خلال فترة زمنية معينة وينقسم هذا الحساب الى قسمين:

أ. **حركات رؤوس الأموال طويلة الاجل**: تشمل الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الاجل واقساط سدادها (توضح مركز الدولة ما إذا كانت مدينة او دائنة للخارج على المدى الطويل) والأوراق المالية ورؤوس الأموال الأخرى.

ب. **حساب رؤوس الأموال قصيرة الاجل**: عبارة عن أدوات الائتمان المستحقة الدفع، وهي لا تزيد عن السنة مثل الودائع الجارية، الودائع لأجل، أذونات الخزينة والأوراق التجارية.

3.5 ميزان حركة الذهب: (صافي الاحتياطات من الذهب النقدي والأصول السائلة)

الجزء الأكبر من حركة الذهب تكون بهدف تسوية المدفوعات وتحقيق التوازن في بنود ميزان المدفوعات، أي من خلاله تقوم الدولة بتسوية عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب الى الخارج كما تقوم بتسوية فائض ميزان مدفوعاتها باستيراد الذهب من الخارج

4.5 ميزان السهو والخطأ: يستعمل هذا الحساب في تسوية ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية فإذا كان المجموع الدائن لا يساوي المجموع المدين فإن الفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في هذا الحساب، حيث لا يمكن حصر جميع المعاملات مع العالم الخارجي وذلك لعدة أسباب منها :

-الخطأ في تقييم السلع والخدمات نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات،

- عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية لضرورات الأمن القومي.

وتجدر الإشارة إلى وجود اختلاف بين مفهومي التعادل والتوازن في ميزان المدفوعات، حيث يكون التعادل محاسبيا ويشير إلى تساوي طرفي الميزان من الناحية المحاسبية (مدين/ دائن)، بينما يكون التوازن من الناحية الاقتصادية وليس شرط أن يتحقق فقد يكون فائضا أو عجزا.

6. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:

هناك أنواع عديدة من الاختلال ولا تقتصر على حالة العجز فقط، إنما تشمل الفائض أيضا، وتنقسم إلى قسمين:

1.6 الاختلال المؤقت (العرض): يحدث نتيجة بعض التغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، كما لا يستدعي هذا الوضع القيام بأي سياسة للتخلص منه باعتبار أنه يزول بزوال الظروف المتسببة في حدوثه، ويمكن التمييز فيه بين الأنواع التالية:

- **الاختلال الطبيعي**: وهو الاختلال الذي يحصل في الغالب نتيجة ظروف طبيعية قاهرة تؤثر على استمرارية المصانع والأراضي على الإنتاج ومن ثم تدفع لتراجع صادرات البلد المعني إلى مستوى يجعل من ميزان المدفوعات يبرز في حالة عجز.
- **الاختلال الموسمي**: يتوقف على المدة التي حدث فيها الاختلال ويمس خاصة الدول التي لهذه المحاصيل الموسمية أو منتجات موسمية. ففي فصل الشتاء مثلا يزيد الطلب على البترول والغاز ومما يدفع الارتفاع أسعاره بالشكل الذي يؤدي إلى استفادة الدول المصدرة له من تزايد في جانب الصادرات الذي قد يدفع غالبا لتسجيل حالة فائض في ميزان المدفوعات، لكن بعد هذه الفترة عند تقلص الطلب على المنتجات الطاقوية يتلاشي الفائض المسجل سابقا تدريجيا ويتحول ميزان المدفوعات إلى حالة عجز أحيانا، حيث أن مواجهة هذا الاختلال يتطلب من المسؤولين في الاقتصاد المعني تنويع الصادرات للحفاظ على مستوى مستقر من المداخيل لا تتأثر بالدورة الموسمية.

- **الاختلال الدوري:** يمس هذا النوع من الاختلال الأنظمة الرأسمالية في فترات الرواج والكساد تنعكس أثارها على ميزان المدفوعات، فهو يحقق عجزا وتارة يحقق فائضا وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية، ومثل هذا النوع من الاختلال يمكن علاجه عن طريق إتباع السياسات الظرفية النقدية والمالية التي يمكن أن تكون سياسات توسعية أو انكماشية تبعا لوضعية الدورة الاقتصادية.

2.6 الاختلال الدائم أو الهيكلي:

هذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات عبر الزمن، ويرتبط أساسا بضعف درجة التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة، وعادة ما نجد هذا النوع من الاختلال في الدول النامية والتي تتسم اقتصادياتها بارتفاع درجة اعتمادها على العالم الخارجي من خلال استيراد السلع والخدمات، وهو ما ينجم عنه تفوق الواردات على الصادرات، ومن ثم عجز مستمر في ميزان المدفوعات.